PISSN : 2571-9904 - EISSN : 2602-7763

شبكات التواصل الاجتماعي بين جدل حرية التعبير ونشر خطاب الكراهية، الأسباب وسبل المواجهة.

Social networks between freedom of expression and publishing hate speech, causes and means of confrontation

مصطفى ثابت.

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، tabet.moustafa@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 03/ 04 / 2022 **تاريخ القبول**: 21/ 05/ 2022 **تاريخ النشر**: 30/ 06 / 2022

ملخص:

إن تاريخ وسائل الإعلام والاتصال مليء باستخدام العنف والكراهية، ولعل أبرزها ما نعيشه اليوم عبر شبكات التواصل الاجتماعي على اختلاف أنواعها ومستخدميها من انتشارا لمضامين تسعى لنشر خطاب الكراهية ونبذ الآخر إما تصريحا أو تلميحا، وذلك بالنص أو الصورة أو الفيديو، من هذا المنطلق تسعى هذه الورقة البحثية للوقوف على خلفية مفهوم خطاب الكراهية وأشكاله المتنوعة وأسباب نشره عبر وسائل الإعلام، وكذا الآثار الناجمة عن انتشاره والجهود المطلوبة لمجابهته، إضافة إلى دراسة تنامي خطاب الكراهية عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومحاولة الفصل في جدل ومعضلة علاقة خطاب الكراهية بحرية الرأي والتعبير سواء باعتبار هذا الأخير وجها من أوجه حرية التعبير أو باعتباره إساءة في استخدام تلك الحرية، وصولا في الختام إلى الآليات والسبل الأساسية لمواجهة خطاب الكراهية عبر الشبكات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: شبكات التواصل الاجتماعي؛ خطاب الكراهية؛ حرية التعبير؛ الميديا الجديدة؛ التنمر.

Abstract:

The history of the media is full of violence and hatred, perhaps the most prominent today through social networking on different types and users from a widespread warranties seeking to deploy hate speech and keep the other either a permit or a hint by text, picture or video, From this point of view seeks to find the background of the concept of hate speech and its various forms and causes deployed through the media, and also the effects arising from its prevalence and efforts required for its meeteness.

In addition to the development of hatred speech through social networking and attempt to chapter and dilemma of hate speech, freely and expression, either as the latter, face freedom of expression or as misuse of the use of such freedom, To get closing to roads and basic ways to face hate speech across social networks

Keywords: *Social networks, Hate speech, freedom of expression, New Media, bullying.*

I. مقدمة

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من أبرز مظاهر تطورات تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي أثرت في طبيعة العلاقات الاجتماعية كونها متاحة للجميع من كل الأعمار، ومع سهولة الاشتراك بها وحجز صفحة أو صفحات خاصة أصبح المجتمع يعيش تحديات أخلاقية جديدة تتعلق مباشرة بما ينشر من محتويات مختلفة المصادر والأهداف، وما يصاحبها من التزامات للآخرين بعدم التعدي عليهم وعلى حياتهم الخاصة، ولم يقف الأمر عند التحدي الأخلاقي في أصول النشر التي قامت عليها الصحافة والإعلام التقليدي بل تعدى ذلك إلى بروز تعليل لهذا التعدي وتبرير الانتهاكات الحاصلة في ميدان الميديا الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي بأنه يندرج ضمن حرية التعبير التي نصت عليها الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية، فمواقع التواصل الاجتماعي وفي ظرف قياسي تحولت إلى مجالا لممارسة النشر الإعلامي، وكثيرا مما ينشر فيها تحول بقصد أو بدونه إلى ما يسمى خطاب كراهية تجاه الآخرين مبرزا شرخا أخلاقيا ولد ملازما لشبكات التواصل الاجتماعي، ويطرح جدلا بين المستخدمين والدارسين على حد سواء.

لقد أصبح الحديث عن خطاب الكراهية عبر شبكات التواصل الاجتماعي كظاهرة اجتماعية بمثابة آفة أخرى تضاف إلى الاستخدامات السلبية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال انتشرت مع انتشار وسائلها، وأصبح خطاب الكراهية عبر الميديا الجديدة يتخذ أشكالا قد تتجاوز القوانين وتراوغها، فتصبح تلك التجاوزات في نظر البعض شكلا عاديا من الممارسات الإعلامية التي تدخل في خانة حرية الرأي والتعبير، بينما الحقيقة الأمبرقية تؤكد أنها كراهية معبر عنها بشتى الأوصاف والتعابير التي قد تطال الحياة الخاصة للأفراد والهيئات، بل وقد تنشر التطرف العقائدي والديني والأيديولوجي بين الطوائف والفئات الاجتماعية، وقد كشفت شبكات التواصل أيضا في خضم هذه الممارسات حجم التصدع وجوانبه المتعددة الاجتماعية والثقافية وكذا السياسية التي زادت من تعقيد ظاهرة خطاب الكراهية أكثر، لهذا يعد خطاب الكراهية عبر الميديا الجديدة عن مستويات التعصب والتطرف.

وما يلفت انتباه الباحثين لهذه الظاهرة في عالمنا العربي هو الانتشار السريع والرهيب الذي تعرفه هذه الظاهرة في العقود الأخيرة، خاصة وأنها تتزامن مع التحولات السياسية والسوسيوثقافية في المنطقة العربية، وما يرافقها من انتشار واسع لوسائل الإعلام وتكنولوجياتها المختلفة الأمر الذي شكل فضاء اجتماعيا وثقافيا يغذي انتشار خطاب الكراهية بين الخصوم والفرقاء، وكل ذلك يتجلى أكثر من خلال تضاعف المحتوى العربي بشكل عام على شبكة الانترنيت وزاد حضوره عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتصاعد عدد الناشطين العرب في التدوين والنشر الالكتروني.

ولا يخفى اليوم للعيان تمزق علاقات دول من أمتنا العربية بل واحتراق دول منها بنار الحروب الأهلية التي كان وقودها خطاب الكراهية الناشئ عن عدم قبول أو احترام الاختلاف في الدين والمعتقد، وفي سبيل ذلك أزهقت آلاف الأرواح وأنفقت ملايين الأموال، وهجرت الناس من ديارها، والنتيجة النهائية كما في كل حرب أهلية الدمار للوطن والعذاب للمواطن التي كان لخطاب الكراهية المروج عبر وسائل الإعلام وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي لعدة اعتبارات حصة الأسد فيها نقلا ونشرا وتوجيها.

وبشكل عام فمن الواضح أن الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي كفضاء مفتوح للجميع سواء في عالمنا العربي أو الغربي صار ملاذا لممارسات شتى أشكال التميز وإنتاج خطاب الكراهية والتطرف العقائدي والمذهبي من خلال التدوين والنشر السهل والسريع داخل شبكات التواصل الاجتماعي، لتتحول

شبكات التواصل الاجتماعي ببساطة إلى ساحة مفتوحة للعامة لنشر خطاب الكراهية وأنماط العنف المختلفة المادية منها والرمزية بحجة الانفتاح وممارسة التحرر وحرية الرأي والتعبير.

من هذا المنطلق ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده:

- كيف تحولت شبكات التواصل الاجتماعي من فضاء لممارسة حرية الرأي والتعبير إلى مجال لنشر العنف وخطاب الكراهية؟

1. مدخل مفاهيمي لخطاب الكراهية:

يعد مفهوم "خطاب الكراهية" من المفاهيم الزئبقية في غياب اعتماد تعريف موحد له، ولعل ما يجعل الاتفاق أمرا صعبا ومعقدا هو اشتمال ظاهرة الكراهية على مفاهيم متشعبة متعلقة بوسائل التواصل مثل الوسائل اللغوية وعناصر الصوت، ولغة الجسد والعناصر البصرية، بالإضافة إلى اختلاف هذا التعريف انطلاقا من المؤسسة التي تحدده من جهة، والسياق الذي يقع ضمه هذا المصطلح من جهة ثانية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم لم يتم تناوله صراحة في المواثيق الدولية، وإنما من باب حظر أشكاله.(السنوسي، 2020، ص ص53-69)

لقد صدر أول تعريف لخطاب الكراهية في الولايات المتحدة عام 1993 بأنه الخطاب الذي يدعو إلى أعمال العنف أو جرائم الكراهية، ويوجد مناخا من الأحكام المسبقة، التي قد تتحول إلى تشجيع ارتكاب جرائم الكراهية، وعادة ما يستخدم أصحاب ذلك الخطاب، أساليب متعددة تجعل الآخرين يشعرون بعدم الأمن، وتشتمل العنف والإيذاء، وتدمير الممتلكات، والتهديدات، وإطلاق ألقاب غير مستحبة، أو إرسال بريد مشبوه أو التقليل من شأن فرد أو جماعة اجتماعية.(الطائي، 2020، ص ص34-52)

وتعتبر منظمة الأمم المتحدة المتحدة خطاب الكراهية كل ما يندرج ضمنه تعبير بالقول أو الرمز أو الإشارة عن مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء والعداوة أو البغض تجاه المجموعة المستهدفة أو الأشخاص.(فورار، 2021، ص ص764-782)

أما منظمة اليونيسكو قد عرفت خطاب الكراهية بالخطاب الذي قد يتضمن عبارات تحرض على الكراهية خاصة التمييز أو العدوانية أو العنف حسب الوسط الذي يتم استهدافه والمجموعة الديموغرافية أو الاجتماعية، كما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الخطاب الذي يؤيد الأعمال العنيفة أو يهدد بارتكابها أو يشجعها.

ويوصف خطاب الكراهية على أنه المحنة الخاصة بالأقليات والشعوب الأصيلة، وكان من أكثر أشكال التعقيد المرتبطة بمفهوم خطاب الكراهية تداخله وتشابكه مع حرية التعبير، إضافة إلى سعة أبعاده وتعدد أطرافه، إلا أن ما يميز لغة خطاب الكراهية أنها لا تعتمد على العقل وهي لغة انفعالية، وبحسب مبادئ كامدن Camden فإن الكراهية هي حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداء والحقد والمقت والاحتقار تجاه مجموعة أو الشخص المحرض ضده.(عبد الله، 2020، ص ص146-164)

أما المشرع الجزائري فيعرف خطاب الكراهية بأنه جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تشجع أو تبرر التمييز، وكذا تلك التي تتضمن أسلوب الازدراء أو الإهانة أو البغض أو العنف الموجهة إلى شخص أو مجموعة أشخاص على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الحالة الصحية.

ولعل النظر في تركيب المصطلح يوحي بمعناه مباشرة، فخطاب الكراهية هو كل كلام أو منشور أو دعوة أو صور توحي بالتمييز وتثير الكراهية بين الناس، سواء كان ذلك بين أفراد المجتمع الواحد أو بين المجتمعات فيما بينها.(ضو، 2021، ص ص110-120)

أما فايسبوك باعتبارها ابرز شبكات التواصل الاجتماعي حضورا واستخداما فتعرف خطاب الكراهية بأنه مهاجمة الأشخاص على أساس ما يطلق عليه السمات المحمية أي العرق والسلالة والأصل القومي والانتماء الديني والتوجه الجنسي والطبقة الاجتماعية والجنس والنوع والأمراض أو الإعاقات الخطيرة.(فورار، 2021، ص ص764-782)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحديث عن خطاب الكراهية عبر شبكات التواصل الاجتماعي لا يعود إلى وسائل الميديا الجديدة لذاتها كونها تقنيات مجردة، وإنما يعود لمن يوظف هذا النوع من الخطاب من أفراد أو مؤسسات أو أحزاب ومنظمات لتحقيق أهداف تستمد مقوماتها وتأثيراتها من عمق تجذر هذه العقدة في نفوس من يروجون لها.

وبشكل عام فخطاب الكراهية هو كل نشر أو تعبير عن مشاعر قوية غير عقلانية من العداوة والبغض تجاه شخص أو مجموعة من الأشخاص بنية الضرر، كما يضم أيضا كل ممارسات التحريض والتمييز من المنطلقات الإيديولوجية أو القومية أو العقادية المذهبية.

2. أشكال خطاب الكراهية:

هناك عدة صور وأشكال يتخذها خطاب الكراهية تختلف حسب الأهداف والمعاني المراد بلوغها من وراء الخطاب، ويمكن حصر تلك الأشكال فيما يلي:

1.2 خطاب التمييز والعنصرية: يشمل كل خطاب يقوم أساس تمييزي أو عنصري بسبب الانتماء الديني، السياسي أو الفكري، أو الجنس أو العرق، وهذا ما يساهم في انتقاص حقوق هذه الفئات وإقصائهم من خلال حرمانهم من التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع غيرهم من البشر، ويجب الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من خطاب الكراهية لا يعتبر محظورا إلا إذا اقترن بتحريض على التمييز والعنف والكراهية، وهذا ما أكدت عليه المادة 20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في فقرتها الثانية.

2.2 خطاب التحريض: يشمل كل خطاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر يحث ويشجع على القيام بعمل أو فعل سلبي يشكل ضررا جسديا كان أو معنويا، مثل التحريض على الانتقام والإساءة للآخر وممارسة العنف ضده.

3.2 خطاب الحقد والدعوة إلى العنف: يندرج ضمن هذا الخطاب كل كلام أو صور تشجع على القيام بالجرم أو إتباعه سلوك وعمل عنيف ينطوي على الكراهية أو العداوة، وبالرجوع إلى مبادئ كامدن Camden أنها عرفت هذه الأخيرة بأنها كل فعل مبني على حالة ذهنية متطرفة من الكراهية والمقت تجاه أفراد أو مجموعة محددة.

4.2 خطاب الشتم والقذف: يشمل كل خطاب ينطوي على كلام جارح ومسيء ينجم عنه آثار ضارة تمس الأشخاص المستهدفين منه، بحيث يعمل هذا الخطاب على التقليل والإنقاص من حقوق الآخرين نتيجة للكلمات والألفاظ التي تنطوي على السخرية والشتم والنبذ مما يجعل التعامل مع هؤلاء الأشخاص المستهدفين بشكل حذر، وهذا بدوره يمنعهم من العيش بكرامة وعزة نفس.(وافي، 2020، ص ص67-85)

3. أسباب نشر خطاب الكراهية عبر وسائل الإعلام:

هناك العديد من الأسباب لنشوء خطاب الكراهية يأتي في مقدمتها الصورة الخاطئة عن الآخر، والخوف من المنافسة، والتصور بأن الآخر هو العدو والثقافة العامة والتربية والتعليم وكذلك الكيفية التي يقرأ بها التاريخ، فهناك الكثير من الشعوب تظل أسرى لأحداث التاريخ والإعلام، وغياب المعلومة إذ تبنى الكثير من المواقف على أساس غياب المعلومة والأفكار المسبقة.

وتكمن أسباب خطاب الكراهية في أمرين:

- وقوع وسائل الإعلام تحت سطوة السياسيين وبين أيديهم وتوظيفها من أجل تلبية مصالحهم الشخصية.
- ضعف فهم الصحفيين للتأثير المحتمل لبعض الكلمات والصور غير الأخلاقية التي تشجع الكراهية وتحرض على العنف.

وهنا تظهر مسؤولية الصحفيين وواجبهم في إيصال الحقيقة، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة.(الخصاونة، الحتوم، 2021، ص ص300-322)

4. نتائج وآثار انتشار خطاب الكراهية:

يطرح خطاب الكراهية مخاطر جسيمة على تماسك المجتمع وحماية حقوق الإنسان، حيث يضعف المجتمعات ويدمرها، كما يعمل على زرع بذور الخوف والكراهية، وانعدام الثقة في نفوس الأفراد. فإذا ترك دون رصد ومراقبة، أدى إلى أعمال عنف وربما ساعد في تهيئة الظروف لارتكاب إبادة جماعية، ومن الآثار التي يترتب عليها انتشار هذا الخطاب:

- قتل روح الإبداع في المجتمع وهجرة الكفاءات البشرية.
- فقدان تماسك المجتمع الداخلي فيصبح ضعيفا أمام الأزمات، وتهديد وحدة النسيج الاجتماعي.
- تقسيم المجتمع إلى جماعات غير متجانسة مع انتشار التطرف بين الشباب.

والخطورة الأبرز لخطاب الكراهية بشكل عام تكمن في إرباكه للأمن الفكري والاجتماعي المؤثرين في النسيج المعرفي والتجانس الاجتماعي.(سعد، 2021، ص ص58-74)

5. جهود التصدي لخطاب الكراهية:

نتيجة للأضرار الناتجة عن تبني خطاب الكراهية من قبل الأفراد والجماعات أو حتى الهيئات برزت بعض الجهود من قبل عديد المؤسسات والدول لمواجهته يمكن استعراضها كما يلي:

1.5 جهود الدول والحكومات: تبذل العديد من دول العالم المناهضة لخطاب الكراهية جهودًا مختلفة في سبيل التصدي لتلك الظاهرة، إذ لا يعقل أن تتبنى الدولة خطاب كراهية ضد فئة معينة وتحاربه في الوقت ذاته، علما أن الأنظمة الاستبدادية في العادة هي الأكثر تبنيا لذلك الخطاب في سبيل خدمة أجندتها السياسية.

وفيما يرتبط بسن القوانين والتشريعات التي من شأنها مكافحة خطاب الكراهية سعت العديد من دول العالم خاصة في العقد الأخير إلى إصدار قوانين تجرمه، كما أطلقت دعوات إلى توسيع أطر هذه القوانين وتشديد العقوبات فيها تزامنا مع اتساع تبني خطاب الكراهية، وهو ما يبرز من خلال التقارير الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن عددا كبيرا من دول منطقة آسيا والمحيط الهادي

تطبق قوانين يمكن استعمالها لحظر خطاب الكراهية بمختلف مظاهره، مع الإشارة إلى أن وجود تباين في بعض المصطلحات بين قوانين الدول محل الدراسة لكنها جميعا تحظر خطاب الكراهية.

2.5 جهود المؤسسات الدولية: تبذل مؤسسات دولية جهودا عديدة في سبيل التصدي لظاهرة خطاب الكراهية، وتتجلى هذه الجهود في عدة أشكال، فقد أصدرت اليونسكو في نوفمبر 1978 إعلانا بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، وتضمن هذا الإعلان العديد من المواد التي من شأنها التصدي لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام.

وفي الحقيقة لم يكن ما قامت به اليونسكو هو الإسهام الأول في هذا الإطار، إذ أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1966 في مادته العشرين على الحظر القانوني لأي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

أما فيما يتعلق بجهود فتح الحوارات الدولية، والتي من شأنها الخروج بتوصيات على المستوى الدولي للتصدي لظاهرة خطاب الكراهية فقد نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام 2011 حلقات عمل للخبراء الإقليمين شارك فيها حوالي 45 خبيرا ينتمون إلى خلفيات متنوعة، كما شارك في المناقشات ما يزيد عن 200 مراقب من بينهم صحفيون يمثلون مختلف المؤسسات الإعلامية، وتمخض عن هذه النقاشات ما عرف بـ "خطة عمل الرباط" نظرا لأنه تم اعتمادها في العاصمة المغربية الرباط في أكتوبر 2012، وقد نصت الخطة على العديد من التوصيات أبرزها السعي إلى اعتماد تشريعات وطنية شاملة لمكافحة التمييز مع وجود إجراءات وقائية وعقابية بغية العمل على مكافحة التحريض على الكراهية في سبيل تمكين الأقليات والفئات الضعيفة.

أما على الصعيد العربي وفي سبيل الاستفادة من الخطة أوردت دراسة لمركز القاهرة لحقوق الإنسان وجود العديد من العوائق في سياق المجتمع العربي تقف عائقا أمام الاستفادة من الخطة، وأهمها:غياب الإرادة السياسية لدى حكومات المنطقة، والحالة الراهنة للمنظومة القضائية العربية، وتهميش المجتمع المدني.

3.5 جهود مؤسسات المجتمع المدني: تساهم مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها في التصدي لخطاب الكراهية خاصة في وسائل الإعلام، ومن المعلوم أنه ليس من سلطتها إقرار قوانين أو تطبيق عقوبات على أحد، ولكن تتركز جهودها في إصدار دراسات أو عمل تقارير لرصد خطاب الكراهية في الإعلام أو لتقديم توصيات من شأنها العمل على تقليل آثار الظاهرة.

4.5 جهود المؤسسات الإعلامية: عملت العديد من المؤسسات الإعلامية على تبني العديد من المبادرات والتي تسعى من خلالها إلى الحد من تنامي ظاهرة خطاب الكراهية، ومن بين هذه المبادرات إطلاق معهد الجزيرة للإعلام دليلا لتجنب التمييز وخطاب الكراهية في الإعلام، وهذا الدليل يسعى إلى تسليط الضوء على الممارسات المهنية، والحدود القانونية الهامة التي من شأنها مساعدة الصحفيين على تفادي ممارسة التمييز أو الحض على الكراهية، أو الترويج للتمييز العنصري بغية المساعدة في إنتاج مادة موضوعية تكون بعيدة كل البعد عن التحيز.

ولم يكن معهد الجزيرة للإعلام هو الوحيد من بين المؤسسات الإعلامية التي عملت على التصدي لخطاب الكراهية إذ أطلق معهد الإعلام الأردني بالتعاون مع شبكة الصحافة الأخلاقية قاموسا ودليلا إرشاديا موجها للعاملين بوسائل الإعلام، ويتضمن هذا القاموس أبرز المفردات التي إن تغير سياق استخدامها أدت لخطاب كراهية وتحريض كبيرين، ويهدف القاموس إلى إرشاد العاملين في وسائل الإعلام والناشرين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى مراعاة استخدام المفردات في سياقها الطبيعي فقط، وعدم استخدامها كمفردات تؤدي إلى الانتقاص من صاحبها أو من يمثلها.(الرشيد، 2021)

6. شبكات التواصل الاجتماعي وتنامي خطاب الكراهية:

يمكن للتكنولوجيا التي تتيح حشد النشطاء المطالبين بالديمقراطية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأن تستخدم هي ذاتها من قبل جماعات تحض على الكراهية لأغراض التنظيم والتجنيد خاصة مع تزايد أعداد الأشخاص المتصلين بشبكة الانترنت، وقد أصبحت هذه المنصات قنوات تواصل حيوية يتيح لها التدفق المستمر للتبادل المعلوماتي الفوري وغير المنقح إمكانية استغلال وتحويل هذه المعلومات إلى سلاح تحريض العامة أو تضليلهم أو التأثير عليهم، إما عن قصد أو عن غير قصد على نحو يؤدي إلى عواقب خطيرة ذات تأثير استقطابي، ومن أكثر الاتجاهات الباعثة على القلق في هذا السياق الوجود المتنامي لخطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي لاسيما أثناء الأزمات، أو أي أوضاع متوترة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، بينما تمنح وسائل التواصل الاجتماعي قوة فاعلة لحرية التعبير، وتفسح المجال لتعالي الأصوات الفردية تعطي دفقا سلبيا لانتشار السلوك المعادي للمجتمع والأفراد، وبروز التعصب والتسلط والتحيز وانتشرت خطابات الكراهية دون سقف في الفضاء الرقمي خاصة، ولا يعي الكثيرون متى يعتبر سلوكهم داعيا للكراهية، ومتى يعتبر في نطاق حرية التعبير عن أرائهم، فثمة خطابات تحمل الكثير من العنصرية والتحريض والانتقاص والتحقير من الآخرين على أساس الجنس أو الدين، أو الرأي السياسي.لقد أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي تلاقي أصحاب الفكر المتعصب والمتطرفين عبر المسافات وبأسماء وهمية، وسهلت عملية التواصل فيما بينهم بمبالغ زهيدة، وذلك بهدف الحشد والتجنيد لبث الكراهية تجاه فئات ومجموعات معينة، حيث يجد الأشخاص المتطرفون والمتعصبون والذين يودون نشر خطاب الكراهية، وبث رسائل ازدراء وتحقير في وسائل التواصل الاجتماعي العديد من السبل، منها التعليق في مواقع الأخبار، وعادة ما تكون تعليقات لا علاقة لها بالخبر نفسه.(سعد، 2021، ص ص58-74)

وفي الكثير من الأماكن في العالم هناك خطاب كراهية يعصف بشبكات التواصل الاجتماعي لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو طائفية أو غيرها من أنماط الانتماءات، وأصحاب هذه المشاعر الذين كانوا يعبرون عنها على استحياء في غرف مغلقة، وجدوا في هذه الشبكات فضاء عاما ينشرون من خلاله خطاب كراهيتهم ليصل إلى الآلاف وأحيانا الملايين مما يضاعف أثره ويعظم ضرر.(الخصاونة، العتوم، 2021، ص ص300-322)

وفي خطاب الكراهية الذي يبث على وسائل الاتصال الرقمية عادة ما تؤدي مشاعر عدم التسامح إلى توليد خطابات مفعمة بالكراهية وانتشارها قبل أن تتضاعف وتتضخم عبر قنوات التواصل، وتتردد أصداء هذه الرسائل عبر أنظمة التواصل التناظرية والرقمية على السواء، ولديها قدرة خاصة على تأجيج جذوة التوترات القائمة بين الجماعات المختلفة، وإشعال فتيل العنف بين أفرادها، هذا فضلا عن أن ارتفاع عدد الهجمات ضد المهاجرين والأقليات الأخرى مما يثير مخاوف جديدة من ارتباط الخطاب التحريضي عبر الانترنيت بأعمال العنف، ولا بد أن تساهم وتتسبب الحوادث في إلحاق ضرر وجداني ونفسي واجتماعي ومادي

بل وبدني بالأشخاص، وهو ما شهدته جميع القارات تقريبا دون استثناء، كما يؤثر استخدام الأدوات الرقمية بهدف تشويه الحقائق ونشر خطاب مثير للفتن تأثيرا قويا على الأزمات والنزاعات فضلا عن زيادة لمواطن الضعف الاجتماعية.(سعد، 2021، ص ص58-74)

7. دوافع انتشار خطاب الكراهية في شبكات التواصل الاجتماعي:

هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء تحول شبكات التواصل الاجتماعي إلى بيئة حاضنة لنشر خطاب الكراهية والتمييز العنصري بين الأفراد والجماعات منها:

- تراجع استخدام مصادر الأخبار التقليدية للحصول على المعلومات مقابل انتشار مصادر أخبار بديلة وتحديدا منها شبكات التواصل الاجتماعي.
- استغلال المتطرفين سياسيا أو دينيا لتطبيقات هذه الشبكات للانخراط في نشاطات سياسية متطرفة تتبنى أفكار إقصائية أو تميزية في حشد التأييد لمواقفهم.
- طبيعة مستخدمي هذه الشبكات باعتبارهم نشيطين ومشاركين في كل مراحل الاتصال الجماعي من خلال المساهمة الفعالة في نشر المعلومات والأخبار وتبادلها.
- استغلال الشبكات الاجتماعية من طرف الاتجاهات السياسية الأكثر تطرفا، وتوظيفها في الحصول على مزيد من أصوات التأييد الانتخابية بالتركيز على قضايا انعدام الأمن والإرهاب باستخدام الخطاب العنصري القومي العدائي.
- الدول التي تواجه الحروب والنزاعات والتوترات السياسية هي أكثر الدول التي تواجه خطرا أكبر لتكون ضحية خطاب الكراهية.(فورار، 2021، ص ص764-782)

8. جدل حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية عبر الشبكات الاجتماعية:

تعتبر حرية الرأي والتعبير واحدة من المكاسب الإنسانية الأكثر أهمية لتطور المجتمعات والدول الديمقراطية في اتجاه حماية حقوق الإنسان الأساسية، غير أن مفهوم حرية الرأي والتعبير نفسه يطرح معضلة بالنسبة إلى خطاب الكراهية، ويتجلى ذلك من خلال سؤال جدلي مفاده:

- هل يعتبر خطاب الكراهية وجها من أوجه حرية الرأي والتعبير وبالتالي لا تتم مساءلته قانونا، أم أنه خطاب غير أخلاقي ويمكن اعتباره جريمة يتم ارتكابها من خلال إساءة استخدام الحق في التعبير الحر؟

وللإجابة عن هذا الإشكال يمكننا تحديد طرحين متعارضين حول خطاب الكراهية وعلاقته بحرية الرأي والتعبير:

1.8 خطاب الكراهية بوصفه حرية تعبير: مبررات بارنت Barendt:

يبرز المدافعون عن حرية الرأي والتعبير بعض المبررات التي تجعل من خطاب الكراهية جزءا من حرية الرأي والتعبير، ومن أهمها المبرر السياسي، إذ يعتبرون وعلى رأسهم الانجليزي إيريك بارنت Eric Baendt أن الدوافع الكامنة وراء تشريع قوانين حظر خطاب الكراهية هي دوافع سياسية الغرض منها قمع الرأي المخالف ومصادرة حقه في التعبير، ولهذا يرى بارنت أن الحجج المستخدمة لتبرير حظر خطاب الكراهية يمكن اعتمادها لتبرير حظر أي خطاب يشجع على تكوين الاعتقادات والمواقف التي لا تعجب الحكومة، لأن خطاب العنصرية أو خطاب الكراهية ضد أي مجموعة هو شكل من أشكال الخطاب السياسي، وبهذا يعتبر أن قوانين حظر خطاب الكراهية تهدد مبدأ حرية التعبير في النظام السياسي الذي تنبني عليه الدول الديمقراطية

والليبرالية، وأن استخدام تلك القوانين هو مجرد أداة سياسية في يد السلطة للالتفاف على الحق في حرية التعبير والرأي، حيث يرى كذلك أنه لا ينبغي منع الخطاب بشكل قانوني لأن الحكومة تخشى من أنه سيؤثر على المواقف الشعبية أو أن الأفراد سوف يتصرفون بالاستجابة له بطرق تفكير لا يوافق عليها أفراد الجماعات العرقية المختلفة، وبالتالي يرفضون الاختلاط معهم أي أن القانون في هذه الحالة حسب بارنت سيوفر الحماية ضد الكراهية لمجموعات تعتبر نفسها ضحية، لكنه وفي الوقت نفسه يقمع الحق في حرية التعبير السياسي.

أما على مستوى خطاب الكراهية الدينية فيستند بارنت إلى الصعوبات في التمييز بين انتقاد الأديان أو المعتقدات وبين الإساءة إلى المؤمنين لمعارضة القوانين التي تحظر خطاب الكراهية الدينية، على اعتبار أنه غالبا ما يكون للمعتقدات الدينية انعكاسات علنية، وبالتالي يجب أن تكون عرضة للنقد الذي يكون محسوسا بعمق وأحيانا شديد القسوة، وتتجلى الانعكاسات العلنية في توجيه سلوك الأفراد والتأثير على قراراتهم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، وهي القرارات التي لا تخصهم وحدهم وإنما هي خاضعة للنقاش المشترك لمختلف مكونات المجتمع، وفي هذا المعنى يسوق بارنت دليلا آخر على ضرورة اعتبار خطاب الكراهية شكلا من أشكال حرية التعبير عندما يقارن بين خطاب الكراهية العنصرية وبين خطاب الكراهية الدينية، فهو يرى أن الخطاب العنصري يصيب الناس بقوة لأنهم لا يستطيعون تغيير لونهم أو عرقهم، ثم أن التمييز بين خطاب الكراهية العنصرية وبين خطاب الكراهية الدينية أمر مهم لأنه يفسر السبب في أنه من الخطأ بشكل أساسي حظر خطاب الكراهية الدينية حتى لو كان من الصائب حظر خطاب الكراهية العنصرية أو على الأقل تنظيمه، وعليه فإن بارنت يعتمد على تصور الكراهية الدينية من خلال مبدأ القابلية للتغيير الذي يشتغل في إمكانية إعادة بناء أو تغيير الآراء التي يتيحها الانتماء الديني بوصفه ثقافة أو بوصفه التزاما شخصيا (التحول الديني مثلا)، وهو ما يمثل بالنسبة إليه سببا في عدم حظر خطاب الكراهية.

2.8 خطاب الكراهية بوصفه تعسفا في استخدام حرية الرأي والتعبير:

يهدف مبدأ حرية الرأي والتعبير والقوانين التي تحميه إلى تعزيز قيم الحوار والديمقراطية في المجتمعات التعددية، فهو بديل عن الصراعات والمواجهات العنيفة بين فئات المجتمع، غير أن الاستخدام غير العقلاني لحرية الرأي والتعبير يدفعها إلى التحريض الذي يعني دفع الآخرين إلى تبني فكرة ما دينية أو عنصرية ولكن بوسائل غير سلمية، ولذلك فإنه كمسألة مبدأ قد يعتبر من الضروري في بعض المجتمعات الديمقراطية فرض عقوبات على جميع أشكال التعبير التي تنشر الكراهية أو تحرض عليها أو تروج لها أو تبررها على أساس عدم التسامح (بما في ذلك التعصب الديني) بشرط أن تكون الإجراءات والشروط أو القيود أو العقوبات المفروضة متناسبة مع الهدف المشروع والمنشود، ولعل أهم أشكال التعبير الحاملة لخطاب الكراهية هو الخطاب الرقمي على الانترنيت وبالخصوص شبكات التواصل الاجتماعي، كما أنه أحد الأشكال التي يصعب التحكم بها أو مراقبتها، وهذا يشكل تحديا أمام مواجهة خطاب الكراهية، إذ من الواضح أن هناك قلقا كبيرا بشأن توفر المحتوى العنصري وخطاب الكراهية والدعاية الإرهابية على الإنترنيت، والعديد من الحكومات الدولية والإقليمية بما في ذلك مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، غير أن هذه المواجهة تعترضها مشكلة الاختلاف بين الدول في القيم الأخلاقية والسياسية والقانونية مما يعقد مسألة التحكم والتعامل مع ما يمكن تسميته "الكراهية الرقمية" (digital hate).(عمارة، 2021، ص ص33-50)

9. الفصل بين حرية التعبير وخطاب الكراهية:

إن ضبط الحدود الفاصلة بين حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية يعد أمرا صعبا ومعقدا ومرد ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم وجود تعريف مانع جامع لخطاب الكراهية، لكن على الرغم من ذلك يمكن التفرقة بين حرية الرأي والتعبير المشروعة وحرية التعبير التي تشكل خطابا للكراهية وكل هذا بالرجوع أساسا لمبادئ "كامدن" المتعلقة بحرية التعبير والحق في المساواة، إلى جانب "خطة عمل الرباط" بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف التي اعتمدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2012، والتي حاولت من خلالها مكافحة خطاب الكراهية، وبالتالي تعد هاتين الوثيقتين من بين أهم الوثائق الدولية التي لعبت دورا محوريا في وضع المعايير والحدود الفاصلة بين حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية.

ويمكن حصر الحدود الفاصلة بين حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية فيما يلي:

1.9 سياق الخطاب: للتفرقة بين الخطاب الذي يدخل في نطاق حرية الرأي والتعبير والخطاب الذي يدعو إلى الكراهية فإنه يجب أولا الرجوع إلى السياق الذي جاء أو قيل فيه الخطاب، والذي يتضمن المحيط الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي إلى جانب ارتباط هذا الخطاب بصراعات قائمة أو سبقتها أعمال عنف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عند النظر في سياق الخطاب لابد من مراعاة الإطار القانوني بحيث يجب مراعاة مدى وجود إطار قانوني ومدى احترامه من قبل الدولة والأفراد والمجموعات، وبالأخص ما يتعلق بحظر التمييز من جهة وإتاحة حرية الرأي والتعبير من جهة أخرى، إلى جانب الوقوف عند مدى توافر إطار قضائي فعال.

2.9 قائل الخطاب: لا يمكن التفرقة بين حرية الرأي والتعبير المشروعة وحرية الرأي والتعبير التي تشكل خطابا للكراهية دون الرجوع إلى الوضع الاجتماعي لقائل الخطاب ومدى تأثيره، حيث لا يمكن لأي خطاب أن يبلغ مداه في التأثير على ممارسة العنف وارتكاب الجرائم ما لم يكن قائله ذا سلطة مؤثرة ومنزلة هامة في المجتمع.

3.9 تحديد المقصود من الخطاب: لا يمكن اعتبار خطابا ما ضمن دائرة خطاب الكراهية إلا إذا اتجهت إرادة ونية قائله إلى التحريض على الكراهية والعنف، أو الدعوة إلى التمييز مع علمه التام ووعيه بخطورة ما يقدم عليه إدراكه النتائج التي قد تترتب على خطابه، وبالرجوع إلى خطة عمل الرباط نجد أنها بينت أنه يمكن استخراج المقصود من الخطاب عن خلال تبيان موضوع الخطاب الغرض منه وكذا قائله، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مستشارة ألمانيا "انجيلا ميركل" بمناسبة إلقائها خطابا أمام البرلمان الألماني أكدت على أن حرية الرأي والتعبير لها حدود، وأنها تنتهي حيثما يتم التحريض ونشر الكراهية تنتهك كرامة الآخرين.

4.9 مضمون الخطاب: إن مضمون الخطاب ومحتواه تعتبر النقطة الفاصلة بين خطاب الكراهية وحرية الرأي والتعبير، إذ يمكن بناء عليها إدانة قائل الخطاب، حيث يجب هنا التركيز على المواضيع التي جاء بها الخطاب، وكذا الطريقة التي قيل بها والكلمات المستعملة في توصيف المراد تبليغه إلى جانب الفئة الموجه إليها هذا الخطاب سواء تمت الإشارة لها بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

5.9 حدود ونتائج الخطاب: يقصد بحدود الخطاب مدى قدرته على الانتشار ومدى تأثيره على الجمهور، ويتحقق ذلك من خلال الوسيلة المستعملة في نشر هذا الخطاب من حيث قدرتها على نشر الدعاية، كما

يؤخذ في الحسبان مدى احتمال أن يؤدي الخطاب إلى التحريض وتحديد درجة خطر الضرر الناجم، فالخطاب الذي يدخل في نطاق حرية التعبير لا يجب أن يلحق الضرر بالآخرين على عكس خطاب الكراهية.(وافي، 2020، ص ص67-85)

10. آليات وسبل مواجهة خطاب الكراهية عبر الشبكات الاجتماعية:

رغم أن خطاب الكراهية مليء بالحقد والتحريض والعنف، ورغم كل العنف المختزن فيه إلا أن تفكيكه وإظهار سطحيته ومواجهته أمر ليس مستحيلا إن كان ثمة رؤى جادة، وقناعة إنسانية مشتركة بأن هذا الخطاب يحمل في أحشائه ما يهدد البشرية جمعاء، ولذا فثمة طرق عديدة لمناهضة خطاب الكراهية ومنعه منها:

- تعد التربية الإعلامية التي تركز على الاستخدام المسؤول لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص أساسا ثابتا لمكافحة خطاب الكراهية، لهذا من المناسب جدا أن يصبح المواطن عالما بكيفية صياغة الرسائل الإعلامية التي ينشرها عبر حساباته في مختلف شبكات التواصل الاجتماعي، وما الهدف من نشرها، وهذا العلم لا يصل إلى المستخدم إلا من خلال التربية الإعلامية التي تحتاج إلى تفعيل من أجل الاكتساب.(عبد الله، 2020، ص ص146-164)
- وجب على الفرد أو الجماعة الاعتراف بالاختلاف بين الأشخاص في الجنس والثقافة، وكذا احترام حق الآخرين في التعبير عن ذاته وأرائه وثقافته ومعتقداته دون خوف من الملاحقة.
- يجب ضبط وتنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية لأن خطاب الكراهية يمرر من خلالها، ونشر التوعية الأخلاقية حول الخطاب المستخدم فيها ضرورة وليس ترفا.
- ضرورة وضع حد فاصل وواضح بين مصطلحي حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية في القوانين والتشريعات.
- رفع مستوى الوعي ببيان مخاطر التميز والتعصب بإعداد برامج تثقيفية للأطفال والشباب ضمن خطط التربية الإعلامية الخلاقة.
- الإبلاغ عن منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تنشر الشائعات والمعلومات الخاطئة.
- دعم الأفراد والجماعات التي يستهدفها خطاب الكراهية ومزودي خدمات الانترنيت.
- حظر المواقع الداعية إلى خطاب الكراهية ومنع نشر الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي.
- ضمان الحق في المقاضاة للأشخاص المستهدفين من خطاب الكراهية.
- مساعدة الصحفيين على تطوير قدراتهم لنقل الأخبار نقلا عادلا أمينا ودقيقا بعيدا عن التحريف ونشر الأخبار الكاذبة والمضللة.
- تشكيل لجان للإنذار والاستجابة المبكرة لرصد خطاب الكراهية وأشكال التحريض على العنف.
- تشجيع الباحثين والمؤسسات المعنية بهدف القيام بأبحاث ودراسات اجتماعية وفكرية علمية رصينة لرصد أفكار الكراهية وخطابه وسلوكها، وتحليل الظاهرة ومقارباتها، وإصدار توصيات محددة إلى خطط عمل بهدف محاصرة الكراهية والحيلولة دون استفحالها.
- تحديد المواقف التي تؤدي إلى استخدام خطاب الكراهية واتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد لها.

- ضرورة تفكيك هذا الخطاب برفض منهجيته الفكرية المبنية أساسا على رفض الآخر مع التشبث بتوطيد القيم التي يهددها خطاب الكراهية، ويجب أن تهدف مكافحة خطاب الكراهية إلى حماية الأفراد والجماعات.

- إقامة الحدود الفاصلة بين حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية مع إعادة النظر في ما يسمى: "نظرية الحرية الإعلامية".

- ضرورة وضع إستراتيجية لوسائل الإعلام في كيفية التعامل مع المعتقدات والقيم الدينية للغير.

- لا ينبغي استخدام القيود المفروضة على خطاب الكراهية لإسكات الأقليات وقمعها.

- الحوار مع الآخر، فالحوار هو الاستماع الواعي الحقيقي للأقوال والآراء والأفكار لأن الحوار هو فهم وتفاهم، تعارف وتواصل لصنع الحقيقة والرأي المشترك، فالحوار سبيل التعايش والتواصل.

- ضرورة تطوير سياسات الاعتراف بالآخر المختلف والمغاير وجودا ورأيا وحقوقا.(سعد، 2021، ص ص58-74)

II. خاتمة

يعد خطاب الكراهية والتمييز المستخدم عبر وسائل الإعلام عامة وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة من أبرز المنتجات السلبية للحداثة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وأعقد أشكال الخلط بين مطالب وممارسات حرية الرأي والتعبير باعتبارها أساس التحرر والحياة الديمقراطية، لهذا قد تتمكن القوانين والتشريعات من مكافحة خطاب الكراهية وحظر نشاطه في الفضاء العمومي الواقعي، كما تستطيع ضبط التوازنات الاجتماعية والسياسية والدينية، لكنها تعجز أمام كبح جماح مشاعر الكراهية الداخلية لأولئك الذين سكنت بداخلهم شعلة الأحقاد والعنف الدفين الذي وجد في أساليب الاتصال الحديثة وشبكاتها الاجتماعية ضالته، كما تعجز في فرض الرقابة والسيطرة على تلك الشبكات وبيئتها نظير الجدل المرتبط بخصوصية مستخدميها وعدم المساس بالحريات والحق في الرأي والتعبير هذا من جهة، وصعوبة التنسيق مع الشركات المالكة لتلك الشبكات المتعهدة بحماية مستخدميها وبياناتهم الشخصية من جهة أخرى.

لذا ومن أجل تجاوز مخاطر وتهديدات خطاب الكراهية ونشر العنف والتمييز عبر الشبكات الاجتماعية يجب الأخذ بما يلي:

- التنسيق بين الهيئات والمنظمات الدولية لسن قوانين موحدة تضبط مفهوم خطاب الكراهية وتجرم مستخدميه.

- سن قوانين محلية والسهر على تنفيذ إجراءاتها بكل صرامة تجاه كل أنواع خطاب الكراهية عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.

- إنماء روح الاعتراف بالآخر واحترام الخلفيات العقائدية والفكرية للأشخاص والجماعات.

- العمل على تكثيف التوعية حول مفهوم الكراهية وخطابات الكراهية ليقوم الناس بالحذر وتجنب مثل هذه السلوكيات.

- نشر التوعية بين رواد السوشل ميديا من الآثار السلبية لبث خطابات الكراهية في شبكات التواصل الاجتماعي بحجج مختلفة منها الدينية ومنها الحفاظ على الهوية وغير ذلك من حجج يتغطى بها خطاب الكراهية.

- يجب على مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الابتعاد عن نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات دون التأكد من صحتها، والابتعاد كذلك عن تشجيع الآراء والأفكار المتطرفة.

الإحالات والمراجع:

المؤلفات العربية:

المقالات العربية:

- أحمد أمين فورار، الاتجاه للرقابة على محتوى شبكات التواصل الاجتماعي بين مقتضيات الحفاظ على الأمن القومي والالتزام بضمان الحق في التعبير -مواجهة خطاب الكراهية في الجزائر أنموذجا-، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2020، ص ص764-782.

- ثريا السنوسي، معالجة خطاب الكراهية في وسائط الإعلام الجديدة زمن الكورونا: الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة مثالا، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد 19، العدد 02، 2020، ص ص53-69.

- حاجة وافي، خطاب الكراهية بين حرية التعبير والتجريم دراسة من منظور أحكام القانون والقضاء الدوليين، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، ماي 2020، ص ص67-85.

- خالد ضو، الأحكام الجزائية لجرائم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري ضمن القانون 05/20، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 03، العدد 04، ديسمبر 2020، ص ص110-120.

- رانيا عبد الله، خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 03، السنة الثانية ماي 2020، ص ص146-164.

- صخر أحمد الخصاونة، سهل علي العتوم، دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد29، العدد 01، 2021، ص ص300-322.

- عبد السلام سعد، جذور صناعة خطاب الكراهية في ثقافة المجتمع المعاصر، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جانفي 2021، ص ص58-74.

- مصطفى حميد كاظم الطائي، النظريات المفسرة للعنف وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد 19، العدد 02، 2020، ص ص34-52.

- الناصر عمارة، خطاب الكراهية: التحديات وسبل المواجهة،

Istanbul Journal of Arabic Studies (ISTANBULJAS) Volume/Cilt: 4, Issue/Sayı: 01/01 2021, pp 33-50.

مواقع الانترنيت:

- أسامة، الرشيد. (2021). محاربة خطاب الكراهية في الإعلام الجهود وحدها لا تكفي. https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1503.